احتجاجات في الهند تطالب باستقالة رئيس لجنة الانتخابات



○ تظاهرة الاحتجاج الحاشدة في نيودلهي. (رويترز)

نيودلهي – (رويترز): تظاهر الآلاف في نيودلهي أمس الأحد للمطالبة باستقالة رئيس مفوضية الانتخابات في الهند بسبب مراجعة قوائم الناخبين، في أحدث حلقة من سلسلة احتجاجات مستمرة منذ شهر تتحدى رئيس الوزراء ناريندرا مودي. ويقود الاحتجاجات زعيم حزب المؤتمر راهول غاندي، ويقول المشاركون إن المراجعة المثيرة للجدل لقوائم الناخبين تصب في مصلحة حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي بزعامة مودي.

ويقول محللون إن الاحتجاجات وتزايد التأييد للمعارضة يمثلان أسوأ أزمة تواجه مودي منذ وصوله إلى السلطة في عام 2014، رغم أن حكومته لا تزال مستقرة وأن الانتخابات العامة المقبلة لن تجرى قبل عام 2029. وشددت السلطات الإجراءات الأمنية وحذرت من تحويلات مرورية قبل أن يبدأ المحتجون مسيرة من وسط دلهي إلى موقع التجمع المخصص، حيث كان آلاف قد تجمعوا بالفعل. وطوق مئات من أفراد الأمن، بعضهم يحمل هراوات ودروعا وترافقهم مركبات لمكافحة الشغب، ميدان رامليلا التاريخي، بينما بدأ مئات الأشخاص، وكثير منهم يلوحون بالأعلام الوطنية وأعلام الأحزاب، في التوجه إليه. وقاد زعماء المعارضة المسيرة على متن سيارة جيب مكشوفة.

وقال غاندي خلال التجمع إن جيانيش كومار رئيس مفوضية الانتخابات سيتعين عليه مغادرة منصبه، وإن إقالته ستكون الخطوة الأولى لإعادة البلاد «إلى المسار الصحيح». وقال غاندي من على المنصة إن مراجعة قوائم الناخبين «سرقة لصوت كل مواطن في الهند. إنها سرقة لحق كل مواطن في التعبير». وأضاف «هذا الفعل خيانة للأمة. خيانة عظمى». وكانت من بين المحتجين الذين استمعوا إلى كلمته رينا ماهتو، العضو في الجناح الطلابي لحزب المؤتمر، والتي قالت إن أسماء أربعة من أفراد أسرتها حذفت من قوائم الناخبين استنادا إلى سجل غير صحيح يفيد بانتقالهم إلى مكان آخر.

وقالت لرويترز إن الأسرة تقيم منذ فترة طويلة في جاجدالبور بولاية تشاتيسجار في وسط البلاد، لكن «فجأة جرى تصنيفنا على أننا انتقلنا من منزلنا». وتابعت «يجب أن تكون هناك مساءلة، ونحن هنا للمطالبة بذلك». وأدت التعديلات إلى شطب أكثر من 130 مليون اسم من قوائم الناخبين. وتقول أحزاب المعارضة إن عمليات الشطب أثرت بصورة غير متناسبة على الناخبين المسلمين والأقليات الأخرى الذين يُرجح ألا يؤيدوا حزب بهاراتيا جاناتا.

وتقول مفوضية الانتخابات إن الهدف من مراجعة السجلات هو تحديث قوائم الناخبين واستبعاد الناخبين المكررين وغير المؤهلين. ونفت تفضيلها لأي حزب، وقالت إن الناخبين الذين شطبت أسماؤهم بالخطأ يمكنهم إعادة تسجيل أنفسهم. واتهم حزب بهاراتيا جاناتا منافسيه بمحاولة تقويض الديمقراطية عبر التشكيك في العمليات الانتخابية المشروعة. وقال دينيش سينغ إنه يشارك في الاحتجاج من أجل مستقبل أطفاله. وأضاف: «أنا لست منتميا إلى أي حزب سياسي. أنا هنا من أجل قضية. أريد أن يتذكر الأطفال أننا ناضلنا من أجل مستقبلهم».

لكن وزير الصحة جاجات براكاش نادا وصف الاحتجاج بأنه «مسرحية مدبرة بعناية». وقال لوكالة أنباء آسيا الدولية (إيه.إن.آي): «ما يجري اليوم في ميدان راموليلا ليس عملا يعبر عن احترام للديمقراطية. إنه مؤامرة محسوبة لإغراق البلاد في الفوضى، وكل ذلك باسم الديمقراطية». ويعد هذا التحرك أحدث حلقة في سلسلة من الاحتجاجات شبه اليومية التي تنظمها أحزاب المعارضة والمنظمات الطلابية وحزب كوكروتش جاناتا الذي يقوده الشبان منذ أواخر سبتمبر، للمطالبة باستقالة كومار.

واندلعت الاحتجاجات بعدما ذكرت صحيفة إنديان إكسبريس أن نائبي كومار عبرا عن مخاوف حيال مراجعة قوائم الناخبين وإجراءات التسجيل والأنظمة الرقمية.

مكتب التحقيقات الفدرالي يتّهم كوريا الشمالية بالوقوف وراء الهجوم الإلكتروني على بايننانس

واشنطن – (أ ف ب): اتهم مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (إف بي آي) يوم السبت كوريا الشمالية بالوقوف وراء سرقة عملات مشفرة بقيمة 6,3 مليارات دولار من خلال اختراق منصة «بايننانس». وذكر «إف بي آي» في بيان أن «جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية (كوريا الشمالية) مسؤولة عن سرقة أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي من الأصول الافتراضية من منصة بايننانس لتداول العملات المشفرة، في حدود تاريخ 29 أكتوبر».

ويؤكد المحققون الأمريكيون أنهم حددوا هوية الجهة المسؤولة عن عملية السرقة الضخمة هذه، وهي مجموعة من القراصنة الإلكترونيين الكوريين الشماليين تعرف باسم «تريدر ترايتور»، كما تبين لهم أن السارقين كانوا يعملون على تحويل الأموال المسروقة إلى عملة «إيثر» المشفرة الخاصة بشبكة «إيثيريوم». وجاء في البيان «يتوقع أن تخضع هذه الأصول لاحقا لعمليات غسل إضافية بتحويلها عبر خدمات التمويل اللامركزي (DeFi) ومنصات التبادل الفوري، وذلك تمهيدا لمراحل أخرى من غسل الأموال».

والتمويل اللامركزي هي خدمات مالية تعمل على قاعدة بيانات «البلوكتشين». أما منصات التبادل الفوري، فتتيح تحويل عملة مشفرة إلى أخرى بسرعة، دون الحاجة إلى مصرف أو وسيط تقليدي. ونشر «إف بي آي» قائمة تضم حوالي 500 عنوان على شبكة «إيثيريوم» يستخدمها أعضاء «تريدر ترايتور» لغسل الأصول المسروقة، وطلب من منصات العملات المشفرة وخدمات التمويل اللامركزي وشركات تحليل «البلوكتشين» حظر المعاملات المرتبطة بهذه العناوين.من جهته، أبدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يتباهى باستمرار بوجود علاقات شخصية جيدة تجمعه بالزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، شكوكا حول تورط بيونج يانج. وصرّح لصحفيين في مقر إقامته بولاية فلوريدا في مساء السبت «لست قلقا. نحن بصدد معرفة المزيد. لا نعلم ما إذا كانت كوريا الشمالية هي المسؤولة». ويعادل المبلغ المسروق أربع مرات ما كانت المجموعة ذاتها استولت عليه، وفق مكتب التحقيقات الفدرالي، من منصة «بايبت» في فبراير 2025، أي ما يعادل 1,5 مليار دولار، وهو ما كان يُعدّ حينها أكبر عملية سرقة في مجال العملات المشفرة.

وأظهر حجم عملية القرصنة التي استهدفت منصة «بايننانس» قدرة كوريا الشمالية الخاضعة لعقوبات دولية بسبب برامجها النووية والصاروخية البالستية، على الحصول على إيرادات بطرق غير مشروعة. ومجموعة «تريدر ترايتور» هي جزء من مجموعة «لازاروس» التي ترتبط بأجهزة الاستخبارات الكورية الشمالية. وذاع صيت «لازاروس» عام 2014 حين وُجّهت إليها اتهامات باختراق استوديوهات «سوني بيكتشرز إنترتينمنت» ردا على الفيلم الساخر «ذي انترفيو» الذي يتناول كوريا الشمالية.

وبحسب تقرير صادر عن الجيش الأمريكي عام 2020، تضم وحدة الحرب السيبرانية الكورية الشمالية المعروفة باسم «المكتب 121»، ستة آلاف عنصر يعملون أيضا من خارج البلاد، خصوصا من بيلاروس والصين والهند وماليزيا وروسيا. ومنصة «بايننانس» هي الأولى عالميا من حيث حجم تداول العملات الرقمية، ولديها 335 مليون مستخدم. وأفادت المجموعة السبت بأن عملاءها سيتمكنون مجددا، اعتبارا من الأحد، من إجراء عمليات السحب بعدما علّقتها عقب السرقة بهدف وقف استنزاف الأموال.

وأكدت المنصة التي تعمل على تتبع الأصول المسروقة بالتعاون مع أطراف أخرى في منظومة العملات المشفرة، أنه لن يلحق أي ضرر بعملائها. وأعلنت أنها استخدمت أموال الشركة لشراء رموز رقمية من أجل تعويض 90 في المئة من مبلغ 6,3 مليارات دولار سُرقت خلال الهجوم الإلكتروني. وذكرت الشركة على إكس «موقفنا لم يتغير: ستتولى بايننانس تغطية كل الخسائر الناجمة عن الأموال المسروقة في هذه الواقعة بالكامل».

هجمات روسية تقطع الكهرباء عن مئات الآلاف في أوكرانيا

كييف – (رويترز): قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس الأحد إن ضربات روسية تسببت في انقطاع الكهرباء عن مئات الآلاف من الأوكرانيين، بينما أفادت السلطات الروسية بوقوع أضرار كبيرة في موقع صناعي بعد هجمات أوكرانية بطائرات مسيرة على منطقة نيجني نوفجورود. ورغم استمرار سريان وقف إطلاق نار محلي لمدة ستة أيام في يومه الأخير عند بلدة أوليشكي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة الروسية، لم تهدأ المعارك في مناطق أخرى على امتداد خط الجبهة، كما واصل الجانبان شن هجمات جوية بعيدة المدى.

وقال زيلينسكي إن روسيا استهدفت بنية تحتية للطاقة في أربع مناطق أوكرانية خلال الليل، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن مئات الآلاف من المنازل. وكتب على تيليجرام «شدة الضربات مرتفعة للغاية، ويسعى الروس إلى استغلال النقص في صواريخ اعتراض الصواريخ الباليستية إلى أقصى حد». وأضاف أن أوكرانيا استهدفت من جانبها مصنع كامينسكي في منطقة روستوف الروسية، وقال إن المنشأة تشارك في تصنيع الصواريخ الروسية.

ولم تعلق موسكو على الهجوم المعلن في روستوف. لكن حاكم منطقة نيجني نوفجورود جليب نيكيتين قال إن هجوما أوكرانيا واسع النطاق بطائرات مسيرة خلال الليل ألحق «أضرارا كبيرة» بمنشأة صناعية. ولم يحدد المنشأة التي تعرضت للهجوم. وتضم المنطقة مصفاة نورسي النفطية، وهي واحدة من أكبر المصافي في روسيا. وقالت وزارة الدفاع الروسية إن قواتها أسقطت 235 طائرة مسيرة أوكرانية فوق مناطق روسية خلال الليل. وفي المقابل، قال سلاح الجو الأوكراني إنه أسقط 371 من أصل 433 طائرة مسيرة بعيدة المدى أطلقتها روسيا منذ مساء السبت.

وقال سلاح الجو الأوكراني في إفادة إن عشرات الطائرات المسيرة الروسية ظلت تحلق في الأجواء حتى صباح يوم أمس الأحد. وانطلقت ستة إنذارات منفصلة تحذر من طائرات مسيرة في كييف منذ منتصف الليل.

البيت الأبيض يضع خططا لتنفيذ سياسات ترامب إذا فاز الديمقراطيون بالكونجرس



○ ستيفن ميلر.

واشنطن – (رويترز): قال مسؤول في البيت الأبيض ومصدران إن مساعدي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمضوا شهورا في الاستعداد لاحتمال أن يسيطر الديمقراطيون على الكونجرس، ووضعوا خططا لمواصلة تنفيذ أجزاء رئيسية من أجندته من خلال السلطة التنفيذية مع التأهب للتدقيق في إدارته. وذكرت المصادر الثلاثة، التي طلبت عدم الكشف عن هوياتها، إن مسؤولين كبارا، مثل ستيفن ميلر نائب رئيس الموظفين وراسل فوت مدير الميزانية، يعملون مع مكتب مستشار البيت الأبيض منذ أبريل لتحديد الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالهجرة والرسوم الجمركية وتكاليف الإسكان والإنفاق الاتحادي التي يمكن أن يتخذها ترامب دون موافقة الكونجرس.

وقال المسؤول في البيت الأبيض إن مستشار البيت الأبيض ويل شارف وأعضاء فريقه يستكشفون أيضا «ما يمكن لترامب فعله قانونيا بمفرده، وأين يمكنه بلوغ أقصى حدود سلطته وكيفية الدفاع عن تلك القرارات في المحاكم». تبرز هذه الخطط قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة يوم الثلاثاء مفارقة سياسية لافتة: فالسيطرة على الكونجرس ستمنح الديمقراطيين القدرة على فتح تحقيقات مع ترامب وعرقلة مشاريع القوانين وتقييد أولويات إنفاقه. لكن ترامب سيحتفظ في الوقت نفسه بصلاحيات تنفيذية واسعة في التجارة والسياسة الخارجية وإدارة أجهزة الحكومة الاتحادية، وهي سلطة استخدمها بالفعل بتوسع خلال ولايته الثانية.

يحتاج الديمقراطيون إلى انتزاع أربعة مقاعد في كل من مجلسي النواب والشيوخ لقلب الأغلبية الضئيلة للجمهوريين (214–218 و47–53 على الترتيب). وترجح استطلاعات الرأي فوز الديمقراطيين بالأغلبية في مجلس النواب، بينما لا تزال المنافسة على مجلس الشيوخ غير محسومة. على مدار الشهر الماضي، عقد ترامب تجمعات انتخابية في أنحاء البلاد سعيا لإبقاء أغلبية الكونجرس في يد الجمهوريين، على الرغم من تأهب مساعديه سرا لمشهد سياسي مختلف تماما في عام 2027.

ورفض البيت الأبيض احتمالية خسارة الجمهوريين واتهم وسائل الإعلام بالترويج لرواية كاذبة. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض لورين بيس: «ستواصل هذه الإدارة والجمهوريون ذوو الحس السليم تأمين حدودنا واستعادة القانون والنظام وإعادة المزيد من الأموال إلى جيوب الأمريكيين المجتهدين وتحقيق مكاسب للشعب الأمريكي». وذكر المسؤول في البيت الأبيض أن من بين الإجراءات التنفيذية قيد الدراسة فرض رسوم جمركية جديدة على واردات المعادن الحيوية وتوربينات الرياح وفرض قواعد أكثر صرامة بشأن تأشيرات الطلاب الدوليين والعمال الأجانب المؤقتين وتدابير تهدف إلى خفض تكاليف الإسكان والبناء.

وقال أحد المصدرين المطلعين على الخطط إن الوكالات الاتحادية قدمت مقترحات ومراجعات قانونية متعلقة بالإجراءات التي يمكن للإدارة اتخاذها من جانب واحد. وأفاد أحد المصدرين بأن فوت، الذي يشرف مكتبه للإدارة والميزانية على الإنفاق الاتحادي، يدرس الأولويات التي يمكن المضي قدما فيها باستخدام الأموال التي خصصها الكونجرس بالفعل. وقالا إنه يريد أيضا تغيير قواعد المنح الاتحادية لإعطاء المسؤولين السياسيين المعينين مزيدا من الصلاحيات في تحديد البرامج الحكومية التي تتلقى أموال دافعي الضرائب، مما قد يمنح البيت الأبيض مزيدا من النفوذ على الإنفاق الاتحادي دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الكونجرس.

وقال المسؤول في البيت الأبيض إن ترامب اطلع على الاستعدادات وشارك في مناقشات بشأنها. ولدى سؤال أحد المصادر عن مدى ارتياح ترامب للحكم من خلال السلطة التنفيذية في ظل كونجرس ذي أغلبية ديمقراطية، قال «مرتاح جدا».

سوريا تعلن تفكيك خلية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية نفذت اغتيالات

دمشق – (أ ف ب): أعلنت قوى الأمن الداخلي في سوريا أمس الأحد توقيف شخصين في شرق البلاد ينتميان إلى تنظيم الدولة الإسلامية، قائلة إنهما متهمان بتنفيذ عمليات اغتيال آخرها بحقّ عنصر في وزارة الدفاع. وذكرت قوى الأمن الداخلي في بيان أن جهاز الاستخبارات العامة بالتعاون معها ألقى القبض في دير الزور على «خلية تابعة لتنظيم داعش الإرهابي مؤلفة من شخصين إثر متابعة استخباراتية دقيقة». وأوضحت أن التحقيقات بينت تورّط الموقوفين «بتنفيذ سلسلة عمليات اغتيال في المحافظة كان آخرها استهداف العنصر في وزارة الدفاع إبراهيم الجاسم بطلق ناري بالقرب من جامع الرشيد في مدينة الميادين».

وقالت إنها صادرت أسلحة وذخائر كانت بحوزة الرجلين. ومنذ وصولها إلى الحكم، تعلن السلطات السورية التي أطاحت بشار الأسد في ديسمبر 2024، بصورة متكرّرة توقيف قياديين أو عناصر في تنظيم الدولة الإسلامية. في العام الماضي، انضمت سوريا إلى تحالف تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في السادس من أكتوبر توقيف قيادي في التنظيم اتهمته بالمسؤولية عن تفجير مسجد في حي ذي غالبية علوية في مدينة حمص في ديسمبر الماضي. وفي سبتمبر، أعلنت سوريا تفكيك خلية تابعة للتنظيم كانت تخطط لهجمات.

حركة طلابية: استئناف إغلاق المدارس الثانوية في فرنسا اعتبارا من اليوم



○ جانب من أعمال الشغب والاضطرابات في مرسيليا أمس الأول. (أ ف ب)

باريس – (أ ف ب): أعلن قائد حركة طلابية استئناف إغلاق المدارس الثانوية اعتبارا من اليوم الإثنين في فرنسا، مشيرا إلى أن المقترحات الحكومية لم تأت على قدر تطلعات المحتجين الذين يطالبون بظروف تعليم أفضل في البلد. والسبت، تظاهر مئات الآلاف في أنحاء فرنسا، بينهم تلاميذ مدارس ثانوية وطلاب جامعات، في ثالث موجة من الاحتجاجات التي يشهدها البلد في عطل نهاية الأسبوع.

واعتبارا من اليوم الإثنين يوم عودة التلاميذ من عطلة مدرسية لأسبوعين، سيتمّ منع الوصول إلى بعض المدارس الثانوية، على ما قال بيار سورزا قائد مجموعة «ليسييان!». وأشار أمس الأحد عبر أثير «راديو مونتي كارلو» إلى أن الحراك «سيزداد زخما اعتبارا من الثلاثاء، لكننا نعرف أن بعض المدارس ستغلق اعتبارا من الغد». وأضاف: «نحن نؤيّد كلّ رفاقنا الذين يمنعون الوصول إلى مدارسهم اعتبارا من الغد».

واندلعت احتجاجات واسعة في فرنسا على غلاء المعيشة بعد أسابيع من تظاهرات نظمها تلاميذ مدارس ثانوية احتجاجا على ظروف التعليم المتدهورة واللامساواة. وأعلنت الحكومة سلسلة من التدابير استجابة لمطالب المتظاهرين، بما فيها الاستعاضة عن منصّة التوجيه الجامعي وتوفير قروض لترميم المدارس. واعتبر التلاميذ من جهتهم أن هذه التدابير غير كافية.

والسبت، قالت صابرين خرباش المتحدثة باسم اتحاد طلاب فرنسا واتحاد طلاب المدارس الثانوية للصحفيين خلال مسيرة احتجاجية في باريس: «سنغلق الثلاثاء جامعاتنا ومدارسنا الثانوية، وسنكرر ذلك الخميس، قبل أن ننضم إلى التظاهرة المقررة في الخامس من نوفمبر والتي دعا إليها العمال والنقابات العمالية».

ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من جهته إلى استئناف التعليم في المدارس في أجواء هادئة، مؤكّدا أنه تمّ «الاستماع إلى صوت الشباب». غير أن سورزا اعتبر من جانبه أن «الرئيس لم يستمع إلينا»، مشيرا «هي مراوغة... وفيها بعض التلميع، لكن إذا غصنا عميقا، ما من شيء فعلي».

ولفت سورزا إلى أن الإصلاح المقترح لمنصة التوجيه الجامعي التي تُنتقد على نقص الشفافية فيها لا يستجيب لنقص الفرص المتاحة في التعليم العالي. ورأى أيضا أن خطة الحكومة لخفض أعداد التلاميذ في الصفوف غير كافية، مشيرا إلى أنها لن تسري سوى حتى الصف العاشر.

وشدّد: «مطالبنا هي لكلّ المجموعات العمرية». ويبدو هامش تحرّك الحكومة في فرنسا، وهي ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو على وشك الغرق في ركود وتحت ضغوطات كبيرة لاحتواء مديونيتها، محدودا للاستجابة لمطالب التلاميذ من خلال تمويل إضافي.